بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

(**بسم اللّه الرحمن الرحيم**) ؛ أي : أَبْتدئ امتثالًا لقوله ﷺ : «**كُلُّ أمرٍ ذِي بال لا يُبْدأُ فيه بِبِسْمِ اللّه الرَّحْمنِ الرَّحيمِ فهو أقطَعُ**» رواه الرهاويُّ في «الأربعين»(١) من حديث أبي هريرة .

وتصديرُ النبيِّ ﷺ كُتبه بها مشهورٌ في «الصحيحين» وغيرِهما .

وروىٰ الحاكمُ في «المستدرك» ، وابن أبي حاتم في «تفسيرِهِ» من طريق جعفر بن مُسافر ، عن زيد بن المُبارك الصنعاني ، عن سلَّام بن وهب الجندي ، عن أبيه ، عن طاوس ، عن ابن عباس ، أنَّ عثمانَ بن عفان سأل النبيَّ ﷺ عن «بسم اللّه الرحمن الرحيم» ، فقال : «**هو اسمٌ مِن أسماءِ اللّه ، وما بينه وبين اسمِ اللّه الأكبر إلَّا كما بين سَواد العين وبَياضها من القُرب**» . قال الحاكم : صحيحُ الإسنادِ(٢) .

---

(١) في «ص» : «ابن حبان» ، وإنما رواه ابن حبان (١ ، ٢) بلفظ : «**بحمد اللّه**» ، وهو ضعيف ، وأما لفظ المؤلف ، فهو ضعيف جدًا ، وقد أسنده السبكي في «طبقات الشافعية» (١/ ١٢) من طريق عبد القادر الرهاوي الحافظ ، وكذا رواه ابن السمعاني في «أدب الإملاء والاستملاء» (ص ٥١) .
وراجع : «إرواء الغليل» (١ ، ٢) .

(٢) أخرجه الحاكم (١/ ٥٥٢) ، وابن أبي حاتم في «التفسير» ، وابن مردويه ؛ كما في «التفسير» لابن كثير (١/ ٣٣) - والعقيلي (٢/ ١٦٢) ، والخطيب (٧/ ٣١٣) .
وقال العقيلي : «سلام بن وهب لا يتابع عليه ، ولا يعرف إلا به» . وقال الذهبي في «الميزان» (٢/ ١٨٢) : «خبر منكر ؛ بل كذب» .

وروىٰ ابن مردويه في «تفسيره» من طريق عبد الكبير بن المُعَافىٰ بنِ عِمران، عن أبيه، عن عمر بن ذر، عن عطاء بن أبي رباحٍ، عن جابر بن عبد اللّه، قال: لمَّا نزلتْ ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ هرب الغيمُ إلىٰ المَشرقِ، وسكنتِ الرياحُ، وهاجَ البحرُ، وأصغتِ البهائمُ بآذانها، وَرُجِمَتِ الشياطينُ، وحلَف اللّه بِعِزَّتِه وجلالِهِ أن لا يُسمَّىٰ اسمُه علىٰ شيءٍ إلا بارك فيه(١).

وروىٰ ابنُ جرير، وابن مَردويه في «تفسيريهما»، وأبو نُعيم في «الحِلية» من طريق إسماعيل بن عيَّاش، عن إسماعيل بن يحيىٰ، عن مِسعرٍ، عن عطيةَ، عن أبي سعيدٍ الخدري مرفوعًا: «**إنَّ عيسىٰ ابن مريم أسلمتْه أُمُّه إلىٰ الكُتَّاب ليعلِّمه، فقال له المُعلِّمُ: اكتبْ بسم اللّه الرحمن الرحيم. قال له عيسىٰ: وما بسم اللّه؟ قال المعلم: لا أدري. فقال له عيسىٰ: الباء بَهاءُ اللّه، والسِّين سَنَاؤه، والميم مَمْلكته، واللّه إلَهُ الآلهة، والرحمن رحمن الدنيا والآخرة، والرحيمُ رحيمُ الآخرة**».

وهذا حديثٌ غريبٌ جدًّا(٢).

---

(١) عزاه ابن كثير في «التفسير» (١/ ٣٤) لابن مردويه أيضًا.

(٢) أخرجه ابن جرير (١/ ٥٤)، وأبو نعيم (٧/ ٢٥١، ٢٥٢)، وعزاه ابن كثير في «التفسير» (١/ ٣٣) لابن مردويه.
وأخرجه ابن حبان في «المجروحين» (١/ ١٢٦)، وابن عدي (١/ ٢٩٩).
وقال ابن عدي: «باطل بهذا الإسناد، لا يرويه غير إسماعيل». وقال ابن حبان: «يروي الموضوعات عن الثقات».

قال ابن كثيرٍ[١] : وقد يكون صحيحًا موقوفًا أو مِنَ الإسرائيلياتِ لا مِن المرفوعاتِ .

ورَوىٰ ابنُ جريرٍ[٢] من طريقِ بشر بن عُمارة ،عن أبي روق ، عن الضحاكِ ، عن ابن عباسٍ ، قال : «اللّه» : ذو الألوهية والعبودية علىٰ خلقه أجمعين ، و«الرَّحْمن» ـ الفَعْلان ـ : مِن الرحمة ، و«الرَّحِيمُ» : الرقيق الرفيقُ بمن أحبَّ أنْ يَرحمه ، والبعيدُ الشديدُ علىٰ مَن أحبَّ أن يضعف عليه العذابَ .

وبِشْرٌ ضعيفٌ ، والضحاك لم يسمع من ابن عباس .

وأسند ابنُ جريرٍ[٣] عن العَرْزَمي قال : الرحمنُ لجميعِ الخلقِ ، الرحيمُ بالمؤمنين .

وأسند ابنُ أبي حاتمٍ عن جابرِ بن زيدٍ قال : اللّه هو الاسمُ الأعظمُ .

ورَوىٰ البيهقيُّ[٤] وغيرُه عن ابنِ عباسٍ في قوله تعالىٰ : ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا﴾ [مريم: ٦٥] قال : لا أحدَ يُسمَّىٰ «اللّه» .

وأسند ابن جرير[٥] عن الحسنِ البصريِّ قال : «الرحمن» اسمٌ ممنوعٌ .

أي : لا يستطيع أحدٌ أن يَتسمَّىٰ به .

---

(١) «التفسير» (١/ ٣٣) .
(٢) «التفسير» (١/ ٥٤) .
(٣) «التفسير» (١/ ٥٥) .
(٤) «شعب الإيمان» (١/ ١٤٤) .
(٥) «التفسير» (١/ ٥٩) .

وأسندَ ابنُ أبي حاتمٍ[١] عن الحسن أيضًا، قال: «الرحيمُ» اسمٌ لا يستطيعُ الناسُ أن ينتحلُوه، تَسمَّىٰ به تبارك وتعالىٰ.

وبهذه الآثارِ عرفت مناسبة جمعِ[٢] هذه الأسماء الثلاثةِ في البَسْملة.

***

الحَمْدُ للهِ، الفَتَّاحِ المَنَّانِ، ذِي الطَّوْلِ والفَضْلِ وَالإحْسَانِ، الَّذِي مَنَّ عَلَيْنَا بِالإيمَانِ، وَفَضَّلَ دِينَنَا عَلَىٰ سَائِرِ الأدْيَانِ، ومَحَا بِحَبِيبِهِ وخَلِيلِهِ - عَبْدِهِ وَرَسُولِهِ مُحَمَّدٍ ﷺ - عِبَادَةَ الأوْثَانِ، وَخَصَّهُ بِالمعْجِزَةِ والسُّنَنِ المُسْتَمِرَّةِ عَلَىٰ تعاقُبِ الأزْمَانِ، صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ سَائِرِ النَّبِيِّينَ وَآلِ كُلٍّ مَا اخْتَلَفَ الملَوَانِ، ومَا تَكَرَّرَتْ حِكَمُهُ وَذِكْرُهُ وتَعَاقَبَ الجَدِيدَانِ.

(**الحَمْدُ للَّهِ**) روىٰ الخطابيُّ في «غريبه»، والديلمي في «مُسندِ الفردوس»، [والبيهقي في «الآداب»][٣] بسندٍ رجاله ثقات، لكنه مُنقطعٌ، عن ابنِ عمرٍو أنَّ رسولَ اللَّه ﷺ قال: «**الحمدُ للَّه رأسُ الشُّكرِ، ما شكرَ اللَّهَ عبدٌ لا يحمدُه**».

وروىٰ الطبرانيُّ في «الأوسط»[٤] بسندٍ ضعيفٍ، عن النَّوَّاس بن

(١) «تفسير ابن كثير» (١/ ٣٧).
(٢) في «ص»: «جميع». والمثبت من «م».
(٣) سقط من «ص»، والمثبت من «م».
والحديث في «غريب الخطابي» (١/ ٣٤٥ - ٣٤٦)، و«الآداب» للبيهقي (١٠٢٩).
(٤) «الأوسط» (١٠٧١).

سَمعان، قال: سُرِقَتْ ناقةُ رسولِ اللَّهِ ﷺ الجدعاء، فقالَ رسول اللَّه ﷺ: «**لئن ردَّها اللَّهُ عليَّ لأشْكُرنَّ ربي**» فرُدَّتْ، فقال: «**الحمدُ للَّه**» فانتظَروا هل يُحدثُ صومًا أو صلاةً؟ فظنُّوا أنه نَسِي، فقالوا له، قال: «**ألم أَقُلْ: الحمدُ للَّهِ**».

وروىٰ ابنُ جرير بسندٍ ضعيفٍ، عن الحكَم بن عُمير - وكانت له صحبة - قال: قال النبي ﷺ: «**إذا قلتَ: الحمدُ للَّهِ ربِّ العالمين، فقد شكرتَ اللَّهَ فزادك**»[(١)].

وأسند من طريق الضحاكِ، عن ابن عباس، قال: الحمدُ للَّهِ هو الشُّكْرُ للَّه، الاستخذاء للَّه[(٢)]، والإقرارُ بنعمته وابتدائه، وغير ذلك[(٣)].

وأسند ابنُ أبي حاتم مِن طريقٍ أحسن منه عن ابن عباس قال: الحمدُ للَّه كلمةُ الشكرِ، وإذا قال العبد: الحمدُ للَّه، قال اللَّه: **شكَرني عَبْدي**.

وفي «صحيح مسلم»[(٤)] من حديثِ أبي مالكٍ الأشعري مرفوعًا: «**الحمْدُ للَّه تمْلأُ الميزان**». وأخرجه الترمذي من حديث ابن عمرٍو ورجل من بني سليم[(٥)].

وفي «صحيح ابن حبان»، و«الترمذي» من حديثِ جابر بن عبد اللَّه: «**أفْضَل الذكر: لا إله إلا اللَّه، وأفضل الدعاء: الحمد للَّه**»[(٦)].

---

(١) «تفسير الطبري» (١/ ٦٠).
(٢) في «م»: «الاستخذاء: التذلل للَّه».
(٣) «تفسير الطبري» (١/ ٦٠).
(٤) «صحيح مسلم» (١/ ١٤٠).
(٥) «الجامع» حديث ابن عمر (٣٥١٨)، وحديث الرجل من بني سليم (٣٥١٩).
(٦) الترمذي (٣٣٨٣)، وابن ماجه (٣٨٠٠)، وابن حبان (٨٤٦).

وروىٰ ابن حبان، وأبو داود، والنسائي من حديث أبي هريرة مرفوعًا: «**كلُّ أمرٍ ذِي بالٍ لا يُبدأ فيه بحَمْدِ اللَّه فهو أقطع**»(١).

وروىٰ أحمد والنسائيُّ من حديث الأسودِ بن سريعٍ مرفوعًا: «**إنَّ ربَّك يُحبُّ الحمْد**»(٢).

(**الفتَّاحِ**) صيغة مبالغة من الفتح بمعنىٰ القضاء، قال تعالىٰ: ﴿رَبَّنَا ٱفْتَحْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ قَوْمِنَا بِٱلْحَقِّ وَأَنتَ خَيْرُ ٱلْفَٰتِحِينَ﴾ [الأعراف: ٨٩].

(**المنَّانِ**) صيغةُ مبالغةٍ من المَنِّ، بمعنىٰ الكثير الإنعام، وسيأتي في النوع الخامسِ والأربعينَ في أثرٍ مسلسلٍ عن عليٍّ: أنَّه الذي يبدأ بالنَّوال قبل السُّؤال.

(**ذِي الطَّوْلِ**) كما وصف تعالىٰ بذلك نفسه في كتابه، وفسَّره ابن عباس فيما أخرجه ابن أبي حاتم بذِي السَّعة والغنىٰ.

(**والفَضْلِ والإحْسَانِ، الذي مَنَّ علينا بالإيمانِ**) بأنْ هدانا إليه ووفَّقنا له.

(**وفضَّلَ ديننا**) وهو الإسلام (**علىٰ سائر الأديانِ**) كما ورد بذلك الأحاديثُ المشهورة.

(**ومَحَا بحبيبه وخليلهِ؛ عبدِهِ ورسولِهِ محمدٍ ﷺ عبادةَ الأوثانِ**) أي:

---

(١) أخرجه أحمد (٢/ ٣٥٩)، وأبو داود (٤٨٤٠)، والنسائي في «الكبرىٰ» (٦/ ١٢٧)، وابن ماجه (١٨٩٤)، وابن حبان (١، ٢).

(٢) أخرجه أحمد (٣/ ٤٣٥)، والنسائي في «الكبرىٰ» (٧٧٤٥).

الأصنام التي كانت عليها كُفَّارُ[1] الجاهليةِ في زمن الفترةِ بعد عيسىٰ عليه السلام .

وقد ذكَر المصنف هنا أربع صفاتٍ من أشرفِ أوصافِهِ ﷺ :

فـ«الحبيب» : ورَد في حديثِ الترمذي وغيرِه عن ابن عباس مرفوعًا : «**ألا وأنا حبيبُ اللَّهِ ، ولا فَخْرَ**»[2] .

ورَوىٰ أحمدُ وغيرُه مِن حديث ابن مسعودٍ عن النبي ﷺ : «**إنِّي أبرأُ إلىٰ كلِّ خَليلٍ [مِن خُلَّته]**[3] **، ولو كنتُ مُتَّخِذًا خليلًا لاتخذتُ أبا بكرٍ خليلًا ، وإنَّ صاحِبَكم خَليلُ اللَّه**»[4] .

وقد اختُلف في تفسيرِ «الخُلَّة» واشتقاقِها ، فقيلَ : الخليلُ المُنقَطِع إلىٰ اللَّه بلا مرية . وقيل : المختَصُّ به . وقيل : الصَّفِي الذي يُوالي فيه ويُعادي فيه . وقيل : المحتاج إليه .

وأصْلُ المحبةِ : الميلُ ، وهي في حقِّ اللَّه تعالىٰ تَمْكينه لعبدِهِ مِن السعادة والعِصْمَةِ ، وتهيئة أسباب القُرب ، وإفاضة الرحمة عليه ، وكشف الحُجُب عن قلبه .

---

(١) في «م» : «كبار» .

(٢) الترمذي (٣٦١٦) ، وقال : هذا حديث حسن غريب .

(٣) سقط من «ص» ، وأثبته من «م» .

(٤) أخرجه : أحمد (١/٣٧٧ ، ٣٨٩ ، ٤٣٣) ، ومسلم (٧/١٠٩) ، والترمذي (٣٦٥٥) ، وابن ماجه (٩٣) .

والأكثرُ عَلىٰ أنَّ درجة المحبة أرْفع . وقِيلَ بالعَكس ؛ لأنَّه ﷺ نفىٰ ثُبوتَ الخلةِ لغيرِ ربِّه ، وأثبتَ المحبةَ لفاطمةَ وابنيها وأُسامة وغيرهم . وقيل : هما سواء .

و«العبد» : مِن أشرفِ صفات المخلوق .

أسند القشيريُّ في «رسالته» عن الدقَّاق ، قال : ليس شيء أشرف من العبودية ، ولا اسم أتم للمؤمن منها ، ولذلك قال في صفته ﷺ ليلة المعراج ـ وكان أشرف أوقاته ـ : ﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ﴾ [الإسراء: ١]، ﴿فَأَوْحَىٰٓ إِلَىٰ عَبْدِهِۦ مَآ أَوْحَىٰ﴾ [النجم: ١٠]، ولو كان اسمٌ أجلَّ مِن العبوديةِ لسمَّاه به[١] .

وأسند عنه أيضًا قال : العبوديةُ أتمُّ مِن العبادة ؛ فأولًا عبادة وهي للعوام ، ثم عُبودية وهي للخواصِّ ، ثم عبودة وهي لخواصِّ الخواصِّ .

وفي «المسند»[٢] وغيره من حديث أبي هريرة ، أن ملَكًا أتىٰ النبيَّ ﷺ فقال : إن اللَّه أرسَلني إليكَ ؛ أفمَلِكًا نبيًا يجعلك[٣] ، أو عبدًا رسولًا ؟ [فقال جبريل : تواضَعْ لربِّك يا محمدُ ، قال : **«بَلْ عبدًا رسولًا»**][٤] .

---

(١) في «م» : «بها» .

(٢) (٢/ ٢٣١) .

(٣) في «ص» : «نجعلك» .

(٤) سقط من «ص» ، وأثبته من «م» .

والأشهرُ في معنىٰ «الرسول»: أنه إنسانٌ أُوحي إليه بشرعٍ وأُمر بتبليغه، فإن لم يُؤمرْ فنبيٌّ فقط، وممَّن جزم به الحليميُّ، وقيل: وكان[١] معه كِتابٌ أو نسخٌ لبعض شَرْعِ مَن قبله، فإن لم يكن فنبيٌّ فقَط وإنْ أُمر بالتبليغ، فالنبيُّ أعمُّ عليهما.

وقيل: هما بمعنًى، وهو الأَولىٰ[٢].

ثم الإجماع[٣] علىٰ أنَّه ﷺ مُرْسَلٌ إلىٰ الإنسِ والجِنِّ دُون الملائكةِ، صرَّح بذلك الحليمي والبيهقيُّ في «الشُّعب»، والرازيُّ والنسفيُّ في «تفسيريهما».

ونقله المتأخِّرون؛ منهم الحافظُ أبو الفضل العراقي في «نُكته» علىٰ ابن الصلاح، والشيخ جلال الدين المحلي في «شرح جَمع الجوامعِ».

[واختار البارزيُّ والسُّبكيُّ أنه مُرسَلٌ إلىٰ الملائكةِ أيضًا، وهو اختياري، وقد أَلفتُ فيه كتابًا][٤].

وأما الكلام في شرح اسمه محمد، فقد بَسطناه في «شرحِ الأسماء النبوية».

(وخَصَّه بالمُعْجِزَةِ) المستمرةِ، أي: القرآن **(والسُّننِ المُسْتَمِرَّةِ علىٰ تعاقُبِ الأزْمَانِ)** في «الصحيحين»[٥] عن أبي هُريرة أنَّ رسول اللَّه ﷺ

(١) في «ص»: «كان»، والمثبت من «م».
(٢) في «ص» و «م»: «الأول»، والمثبت من المطبوع.
(٣) في «م»: «الأكثر». (٤) زيادة من «م».
(٥) أخرجه: البخاري (٩/٣)، ومسلم (١/١٣٤).

قال : «**ما مِنَ الأنبياءِ نبيٌّ**[١] **إلا قد أُعطي مِنَ الآياتِ ما مِثْله آمَن عليه البَشَرُ ، وإنَّما كان الذي أوتيتُ وحيًا أوحَاه اللَّه إليَّ ، فأرْجُو أنْ أكونَ أكْثَرهم تابعًا**[٢] **يومَ القيامةِ**» . أي اختُصِصْتُ مِن بينهم بالقُرآن المُعجِز للبشر ، المستمر إعجازُه إلىٰ يوم القيامة ، بخلاف سائر المعجزات فإنَّها انقضتْ في وقتها .

(**صَلَّىٰ اللَّه عليه وعلىٰ سائِرِ النبيينَ وآلِ كُلٍّ ما اخْتَلَفَ المَلَوانِ**) أي الليل والنهار ، قاله[٣] في «الصحاح» . يقال : لا أفعله ما اختلف الملَوانِ ، الواحدُ ملا بالقصر (**وما تكَرَّرَتْ حِكَمُه ، وذِكْره وتَعَاقُبَ الجَدِيدَانِ**) أي : الليل والنهار أيضًا ، قال ابن دُرَيْد :

إنَّ الجديدَيْن إذا ما اسْتَوليَا ... علىٰ جديدٍ أدْنَياهُ للبِلَىٰ

وقيل : هُما الغَداة والعَشِي .

وأدخل المصنِّفُ في الصلاةِ سائرَ النبيِّين ؛ لحديثِ : «**صَلُّوا علىٰ أنبياءِ اللَّهِ ورُسُلِهِ ؛ فإنَّهُمْ بُعثُوا كما بُعِثْتُ**» . أخرجَه الخطيب وغيرُه[٤] .

و «آل النبي ﷺ» عند الشافعي : أقاربُه المؤمنون مِن بَني هاشم والمُطَّلب ؛ لحديث مسلمٍ في الصدقة : «**إنَّها لا تَحِلُّ لمحمدٍ ولا لآلِ مُحمد**»[٥] .

---

(١) في «م» : «من نبيٍّ» .
(٢) في «م» : «تبعًا» .
(٣) في «م» : «قال» .
(٤) «تاريخ بغداد» (٨/ ١٠٥) ، و«الضعفاء» للعقيلي (٤/ ٥٩) .
(٥) «صحيح مسلم» (٣/ ١١٨) .

وقال في حديثٍ رواه الطبرانيُّ[1] : «**إنَّ لكُمْ في خُمس الخمسِ ما يَكْفِيكُم**» أو : «**يُغْنِيكُم**» .

وقد قسم ﷺ الخُمسَ علىٰ بني هاشم والمطلب تاركًا أخويهم بني نوفل وعبد شمس مع سُؤالهم له ، كما رَواه البخاريُّ[2] .

و«آل إبراهيم» : إسماعيلُ وإسحاقُ وأولادُهما ، ويُقاس بذلك آلُ الباقين .

وتعبير المصنفِ عن السُّنة بـ«الحِكَم» ، أَخْذًا من تفسيرِ الحِكْمَةِ في قوله تعالىٰ : ﴿وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ﴾ [آل عمران: ١٦٤]، وقوله : ﴿وَٱذْكُرْنَ مَا يُتْلَىٰ فِى بُيُوتِكُنَّ مِنْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ وَٱلْحِكْمَةِ﴾ [الأحزاب: ٣٤] بالسُّنة .

قال ذلك قتادة والحسن وغيرهما .

* * *

أمَّا بَعْـدُ :

فَإِنَّ عِلْمَ الحَدِيثِ مِنْ أَفْضَلِ القُرَبِ إِلَىٰ رَبِّ العَالَمِينَ ، وَكَيْفَ لا يَكُونُ وَهُوَ بَيَانُ طَرِيقِ خَيْرِ الخَلْقِ وَأَكْرَمِ الأَوَّلِينَ وَالآخِرِينَ .

---

(١) «المعجم الكبير» (١١/ ٢١٧) .

(٢) «الصحيح» (٤/ ٢١٨) (٥/ ١٧٤) .

(**أمَّا بَعْدُ**) أتىٰ بها ؛ لأن النبيَّ ﷺ كان إذا خطَبَ قال : «**أمَّا بعدُ**» . رواه الطبراني[(١)]، وذِكْرُها في خُطبه[(٢)] ﷺ مشهورٌ في «الصحيحين» وغيرِهما[(٣)] .

وفي حديثٍ : «**إنَّها فَصْلُ الخطَاب الذي أُوتيهُ داودُ**» . رواه الديلمي في «مسند الفردوس» من حديث[(٤)] أبي مُوسىٰ الأشعري .

(**فإنَّ عِلْمَ الحديثِ مِنْ أفضلِ القُرَبِ**) جمع قُربة ، أي : ما يُتقرَّب به (**إلىٰ ربِّ العالمينَ ، وكيف لا يكونُ**) كذلك (**وهو بيانُ طريقِ خيرِ الخلقِ وأكرمِ الأولينَ والآخرينَ**) والشيء يَشْرفُ بِشَرفِ متعلقه ، وهو أيضًا وسيلة إلىٰ كل علم شرعي .

أما الفقه ؛ فواضح ، وأما التفسير فلأن أولىٰ ما فسر به كلام اللّٰه ما ثبت عن نبيه ﷺ وأصحابه ، وذلك يتوقف علىٰ معرفته .

❋ ❋ ❋

وهَذَا كِتَابٌ اخْتَصَرْتُهُ مِنْ كِتَابِ «الإرْشَادِ» ، والَّذِي اخْتَصَرْتُهُ مِنْ «عُلُومِ الحَدِيثِ» لِلشَّيْخِ الإمَامِ الحَافِظِ المُتْقِنِ المحَقِّقِ أبي

---

(١) «المعجم الكبير» (١٠/١٩٨) .
(٢) في «م» : «خطبته» .
(٣) أخرجه : البخاري (٢/١٣) ، ومسلم (٣/١١) ، وأبو داود (٢٦٩٣) ، والترمذي (٣١٨٠) ، والنسائي (٣/٣٣٣) ، وابن ماجه (١٨٩٣) .
(٤) في «م» : «عن» .

عَمْرٍو عُثْمَانَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، المَعْرُوفِ بِابْنِ الصَّلاحِ ﷺ أُبَالِغُ فيهِ فِي الاخْتِصَارِ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ تعالىٰ - مِنْ غَيْرِ إِخْلالٍ بالمَقْصُودِ، وأَحْرِصُ عَلَىٰ إِيضَاحِ العِبَارَةِ، وَعَلَىٰ اللهِ الكَرِيمِ الاعْتِمَادُ، وَإِلَيْهِ التَّفْوِيضُ والاسْتِنَادُ.

(**وهذا كتابٌ**) في عُلوم الحديث (**اخْتَصَرْتُه**[١] **مِن كتابِ «الإرشادِ» والذي اخْتَصَرْتُه مِن**) كتاب (**علوم الحديثِ للشيخِ الإمامِ الحافظِ المتقنِ المحققِ**) تقي الدين (**أبي عمرو عثمانَ بن عبدِ الرحمنِ**) الشَّهْرَزُورِي ثم الدمشقي (**المعروفِ بابنِ الصلاحِ**) - وهو لقبُ أبيه - (ﷺ، **أُبالِغُ فيه في الاختصارِ - إنْ شاء اللّه تعالىٰ - من غيرِ إخلالٍ بالمقصودِ، وأحرِصُ علىٰ إيضاحِ العبارةِ، وعلىٰ اللّه الكريمِ الاعتمادُ، وإليه التفويضُ والاستنادُ**).

* * *

الحدِيثُ: صَحِيحٌ، وَحَسَنٌ، وَضَعِيفٌ.

(**الحديثُ**) فيما قال[٢] الخطابي في «مَعالم السُّنن»[٣] وتبعه ابن الصلاح[٤]: ينقسم عند أهله إلىٰ[٥] ثلاثةِ أقسام:

(**صحيحٌ، وحَسَنٌ، وضعيفٌ**) لأنه إمَّا مقبول أو مَردود، والمقبول

---

(١) في «ص»: «اختصر».
(٢) في «م»: «قاله».
(٣) (١/ ١١).
(٤) «علوم الحديث» (ص: ١٨).
(٥) في «ص»: «علىٰ».

إما أن يشتمل من صفات القبول علىٰ أعلاها أو لا ، والأوَّل : الصحيحُ ، والثاني : الحسنُ ، والمردود لا حاجة إلىٰ تقسيمه ؛ لأنه لا ترجيحَ بين أفراده .

واعترض ؛ بأن مراتبه أيضًا متفاوتةٌ ، فمنه[1] ما يَصْلُحُ للاعتبارِ وما لا يصلح ، كما سيأتي ، فكان ينبغي الاهتمامُ بتمييزِ الأوَّل عن[2] غيره .

وأُجيبَ ؛ بأن الصَّالح للاعتبارِ داخلٌ في قِسْمِ المَقبولِ ؛ لأنَّه من قسمِ الحَسَن لغيره ، وإن نظر إليه باعتبار ذاته فهو أعْلىٰ مراتبِ الضعيف ، وقد تفاوتتْ مراتبُ الصحيح أيضًا ولم تنوعْ أنواعًا ، وإنَّما لم يذكرِ الموضوعَ لأنه ليس في الحقيقةِ بحديثٍ اصطلاحًا ، بل بِزَعْمِ[3] واضعه .

وقيل : الحديث صحيحٌ وضعيفٌ فقط ، والحسَن مُندَرِجٌ في أنواعِ الصحيحِ .

قال العراقي في «نُكتِهِ»[4] : ولم أرَ مَن سبقَ الخطابيَّ إلىٰ تقْسيمِهِ المذكورِ ، وإن كان في كلام المُتقدِّمين ذِكْرُ الحسَن ، وهو موجودٌ في كلام الشافعيِّ والبخاريِّ وجَماعةٍ ، ولكنَّ الخطابيَّ نقَل التقسيمَ عن أهلِ الحديث ، وهو إمامٌ ثقة ، فتبعه ابنُ الصلاح .

---

(١) في «ص» : «فيه» .
(٢) في «ص» : «من» .
(٣) في «ص» : «يزعم» ، والمثبت من «م» .
(٤) «التقييد والإيضاح» (ص : ١٩) .

قال شيخُ الإسلام ابنُ حجر : والظاهرُ أنَّ قوله : «عند أهل الحديث» مِن العامِّ الذي أُريد به الخصوص ، أي الأكثر ، أو الأعظم ، [أو الذي](١) استقرَّ اتفاقُهم عليه بعد الاختلاف المُتقدِّم .

● تنبيـــه :

قال ابن كثيرٍ(٢) : هذا التقسيمُ إن كان بالنسبة لما في نفس الأمر فليس إلا صحيحٌ وكَذِبٌ ، أو إلىٰ اصطلاح المحدثين فهو ينقسم عندهم إلىٰ أكثرَ مِن ذلك .

وجوابُه : أن المُراد الثاني ، والكلُّ راجعٌ إلىٰ هذه الثلاثة(٣) .

---

(١) في «ص» : «والذي» ، والمثبت من «م» .
(٢) «الباعث» (ص : ١٧) .
(٣) أصل الاختلاف : أن من جعل الحسن قسيمًا للصحيح جعل القسمة ثلاثية ، ومن جعله قسمًا من الصحيح جعل القسمة ثنائية ، وصنيع المتقدمين يدل علىٰ أنه عندهم قسم من الصحيح وليس قسيمًا له ، يدل علىٰ ذلك أنهم أدخلو الحسن في كتبهم في الصحاح كـ«الصحيحين» وغيرهما ، وأنهم كثيرًا ما يطلقون الصحة علىٰ أحاديث هي في مرتبة الحسن ، وقد بينت ذلك في غير هذا الموضع .
قال شيخ الإسلام في «الفتاوىٰ» (١٨/٢٣ ـ ٢٥) : «وأما قسمة الحديث إلىٰ صحيح وحسن وضعيف ، ، فهذا أول من عرف أنه قسمه هذه القسمة أبو عيسىٰ الترمذي ، ولم تعرف هذه القسمة عن أحد قبله ، وأما من قبل الترمذي من العلماء ، فما عرف عنهم هذا التقسيم الثلاثي ، لكن كانوا يقسمونه إلىٰ صحيح وضعيف ، والضعيف عندهم نوعان : ضعيف ضعفًا لا يمتنع العمل به ، وهو يشبه الحسن في اصطلاح الترمذي ، وضعيف ضعفًا يوجب تركه ، وهو الواهي» . =

. . . .

❊ ❊ ❊

= وقد نقله الحافظ في «النكت»، وارتضاه، وقال (١/ ٣٨٥ ـ ٣٨٦): «ويؤيده قول البيهقي: الأحاديث المروية ثلاثة أنواع: نوع اتفق أهل العلم علىٰ صحته، ونوع اتفقوا علىٰ ضعفه، ونوع اختلفوا في ثبوته، فبعضهم صححه، وبعضهم يضعفه . . .».

وكلام البيهقي هذا؛ وجدته في مقدمة «معرفة السنن» له (١/ ١٠٦).

وقال العراقي في «التقييد والإيضاح» (ص: ٥٣): «رأي المتقدمين: أن الحديث ينقسم إلىٰ صحيح وضعيف».

وقال الحافظ الذهبي في «السير» (١٣/ ٢١٤): «حدُّ الحسن باصطلاحنا المولد الحادث، هو في عُرف السلف يعود إلىٰ قسم من أقسام الصحيح، الذي يجب العمل به عند جمهور العلماء، أو الذي يرغب عنه أبو عبد الله البخاري ويمشيه مسلم، وبالعكس، فهو داخل في أدنىٰ مراتب الصحة».

وقال في موضع آخر (٧/ ٣٣٩) في ترجمة محمد بن طلحة:

«ويجيء حديثه من أدنىٰ مراتب الصحيح، ومن أجود الحسن، وبهذا يظهر لك أن «الصحيحين» فيهما الصحيح، وما هو أصح منه، وإن شئت قلت: فيهما الصحيح الذي لا نِزاع فيه، والصحيح الذي هو حسن، وبهذا يظهر لك أن الحسن قسمٌ داخل في الصحيح، وأن الحديث النبوي قِسمان، ليس إلا صحيح، وهو علىٰ مراتب، وضعيف وهو علىٰ مراتب. والله أعلم».

وللشيخ الألباني رحمه الله في مقدمته علىٰ «رياض الصالحين» (ص١٠) كلام نحو هذا، فلينظره من أراد.